كلمات التحرير

نصيب الزراعة من الميثاق الوطني

تفضل السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية فأولى الزراعة عناية كبيرة في الميثاق الوطني وليس أول على ذلك مما جاء بالباب السابع تحت عنوان :

الانتاج والمجتمع

وهذا نصه :

لقد مضى إلى غير رجعة ، ذلك الزمن الذي كان مصير الأمة العربية وشعوبها ، وأفرادها ، يتقرر في العواصم الأجنبية ، وعلى موائد المؤتمرات الدولية ، أو في قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

أن الإنسان العربي قد استعاد حقه في صنع حياته بالثورة .

أن الإنسان العربي سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة وفي المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية ، وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة .

إن معركة الإنتاج هي التحدي الحقيقي الذي سوف يثبت فيه الإنسان العربي مكانه الذي يستحقه تحت الشمس .

أن الإنتاج هو المقياس الحقيقي للقوة الذاتية العربية ، تعويضا للتخلف ، واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب ، والمؤامرات ، والأعداء ، وقهرهم جميعا ، وتحقيق النصر فوق شرائهم المندحرة .

والهدف الذي وضعه الشعب المصري أمام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل القومي مرة على الأقل كل عشر سنوات لم يكن مجرد شعار ، وإنما كان حاصلا صحيحا

لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف ، والسبق إلى التقدم ، مع مراعاة التزايد في عدد السكان .

أن مشكلة التزايد في عدد السكان هي أخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصري في أنطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج في بلاده ، بطريقة فعالة وقادرة .

وإذا كانت محاولات تنظيم الأسرة بفرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المزودة بالعلوم الحديثة ، فان ضرورة الاندفاع نحو زيادة الإنتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة ، تحتم أن يحسب لهذا الأمر حسابه في عملية الإنتاج . بصرف النظر عن الآثار التي يمكن أن تترتب على تجربة تنظيم الأسرة .

أن مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادي تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان ، وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة . برغم هذه المشكلة المعقدة .

أن مقدرة الشعب المصري يجب أن توضع موضع الاختبار إيجابيا بالتزامه هذا الهدف الذي ينبغي وضعه دائما أمام النضال الوطني ، بل أن المقياس الحقيقي للإدارة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومي إلى أقل من عشر سنوات ، بكل المسافة التي يطيق الجهد الوطني تحملها .

إن الوصول إلى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ودون ما تضحية بالاجيال الحية من المواطنين لمصلحة الاجيال التي لم تولد بعد .

أن امكانية تحقيق هذا الهدف لا تعتصر قوام تحت ضغط المسئولية ، وإنما كل الذي تتطلبه منهم هو العمل المنظم ، والامين ، في اطار الاهداف الإنتاجية للخطة ، وبوحي من الفكر الاجتماعي الذي يرسم لها طريقها إلى صنع المجتمع الجديد ، وما يمكن لهذا الفكر أن يطوره من قيم أخلاقية جديدة ومعان إنسانية متفتحة للحياة نابضة بها .

إن ذلك يتطلب جهودا جبارة ، في ميادين تطوير الزراعة والصناعة ، وهياكل

الإنتاج الأساسية اللازمة لهذا التطوير ، وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

إن التطبيق العربي للاشتراكية فى مجال الزراعة ، لايؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة ، وإنما هو يؤمن استنادا إلى الدراسة ، وإلى التجربة بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالإقطاع .

إن هذه النتيجة ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفى الطويل إلى ملكية الأرض وإنما الواقع أن هذه النتيجة نبعت من الظروف الواقعية للشكلة الزراعية فى مصر ، والتى أكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق ، إذا ما توفرت الظروف الملائمة .

إن كفاية الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة ، قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض إلى حد متقدم ، خصوصا إذا ما اتيحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العملى للزراعة .

يضاف إلى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ ، توصلت الزراعة المصرية إلى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها وفى مقدمتها الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامة .

ومن هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لاتكمن فى تحويل الأرض إلى الملكية العامة وإنما هى تستلزم وجود ، الملكية الفردية للأرض ، وتوسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء مع تدعيم هـذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها إلى نهايتها .

إن التعاون الزراعى ليس هو مجرد الاتجاه البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب ، وإنما الآفاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

إنها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى الذى أثبتت التجارب نجاحه الكبير ، وتساير عملية التحويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله ، وتصل به إلى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الإنتاج ، ثم هى معه حتى التسويق ، الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضا عن عمله ، وجهده ، وكده المتواصل .

إن المواجهة الثورية لمشكلة الأرض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك.

لقد كان ذلك هو الهدف من قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ .

كذلك فان هذا الهدف — فضلا عن أهداف زيادة الإنتاج — كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى والتى أصبح رمزها العتيد سد أسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة والإقتصادية ، والنفسية ، لكى يبنيه .

إن هذا السد أصبح رمزا لإرادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة . كما أنه رمز لإرادته فى اتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين ، لم تسنح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الإقطاعى .

إن نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة ، هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد الملاك، لايمكن تعزيزه إلا بالتعاون الزراعى ، وإلا بالتوسع فى مجالاته إلى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للأرض اقتصادا قويا نشيطا .

إن هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغى أن تنطلق اليها معركة الإنتاج الجبارة من أجل تطوير الريف .

أولها — الامتداد الأفقى فى الزراعة عن طريق قهر الصحراء والبوار .

إن عمليات استصلاح الأرض الجديدة لايجب أن تتوقف ثانية واحدة .

أن الخضرة يجب أن تفسح مساحتها مع كل يوم على وادى النيل وينبغى الوصول إلى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه إلى حياة خلابة لاتهدر هباء ولا تضيع .

إن هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم والمستقبل يعمل مع كل جيل جديد أفواجا من المتطلعين بحق ملكية الأرض .

والثانى — هو الامتداد الرأسى فى الزراعة عن طريق رفع إنتاجية الأرض المزروعة .

إن الكيمياء الحديثة قد لمست ثوريا طرق الزراعة وأساليبها وذلك بواسطة الأسمدة والمبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة من البذور .

كذلك فان هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم تمكن من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح تدعيما محققا .

كذلك فان هناك احتمالات كبيرة وراء اعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة .

والثالث — أن تصنيع الريف اتصالا بالزراعة يفتح فيه أبعادا هائلة لفرص العمل وينبغى أن نذكر دائما أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية . وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل فى حد ذاته هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الإنسان وقيمته .

لذلك فإن مشكلة العمال يجب أن تجد جزءاً من حلولها فى الريف ذاته ، وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الإنتاج الزراعى يعزز للعناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الإنتاج الزراعى فى جميع مراحله .

إن تطوير عملية الانتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على إيجاد

القوى البشرية المنظمة الذى تستطيع بدورها تغيير شكل الحيـــاة فيه تغييراً ثوريا وحاسما .

إن التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الإنسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

كذلك نقابات العمال الزراعيين ، سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة المقنعة ، وأهدرت بالسلبية طاقاتهم .

إن هذه القوى هى الخلايا التى تستطيع أن تنسج خيوط الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قاشا حضاريا يقرب القرية إلى مستوى المدينة .

إن وصول القرية إلى المستوى الحضرى ليس ضرورة عدل فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية .

إن المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومعمير عن العمل الجاد فى القرية من غير تعال عليها ومن غير خيلاء .

إن وصول القرية إلى مستوى المدينة الحضارى وخصوصاً من الناحية الثقافية سوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الأفراد وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهددها وهى مشكلة تزايد السكان .

إن الإدراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد سوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ، ويضع مكانها الشعور بالمسئولية ، وإقامة الأسرة العائل على أساس من الحساب .

وفى هذه المرحلة التاريخية الحاسمة يعاهد الزراعيون جميعا شعب الجمهورية العربية المتحدة وقائده المفدى على بذل كل مجهود فى سبيل تحقيق أهداف الميثاق وأن يدفعوا عجلة الإنتاج إلى أقصى حـــد ممكن للوصول إلى أكبر إنتاج فى أسرع وقت .

وفقنا الله جميعا إلى ما فيه خير بلادنا العزيزة ؟